الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتامل قوله ويجدده وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي تعطيه
الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشئ الفته ولا تحب مفارقته قوله فهذا مخالف لما في المفتاح الخ قيل ما ذكره صاحب
المفتاح غير موجه بحسب المعنى ايض فلا ضير في مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عم عن طاعتهم
حتى لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في المحنة وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبي عم على ما يستصوبون كما هو في
ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفائه باستمرار
الامتناع ايض لجواز تعدد الاسباب فتامل قوله على ابلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا موكدا
نفيه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان
بل حدوثه قوله وجواب لو محذوف اي لكان امرا فظيعا ولا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي
لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران قوله لانه كلام من لا خلاف في اخباره الخ يعني ان في العدول الى المضارع
تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه وايض لما كانت تلك
الامور ماضية تاويلا مستقبلة تحقيقا روعي الجانبان معا فاتي بلو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي صلعم
ولو للتمني فلا استشهاد غرض الشارح نفي الاستشهاد اذا جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لحصول الخطاب بل انما يعرض
له بيانا لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني ههنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم
كانه قال ليتك ترى والتمني للرسول عم كان الترجي له في لعلهم يهتدون لا نزجرع منهم الغصص فجعل الله له تمني
ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم ثم الحق ان الاية تمثيل لا استشهاد فان احتمال كون لو للتمني يرفع
الاستشهاد فتامل قوله تعد رب المكفوفة بما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع
محله بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل
قوله في احد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره بقوله واما جعل ما ذكره قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف في
تبر النظم اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط بقوله ولو كانوا
مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير قلة الودادة المستفادة من رب في التوجيه
المذكور اولا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة الودادة

في

في نفسها بكل وجه ولا ينافي بينهما هذا وفي ابقاء رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايماء
الى ان مقتضى العقل ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكيف تداعى انه يكفي في مقام الردع
عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيامة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره ثم منتهين عن نواهيه
عز وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم قوله كما قال الله تعالى
فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح
وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشي في بحث الفصل والوصل قوله الى جعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا الاية مبني على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلان طباق محققي النحاة
على انه لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايض واما معنى فلان خيرية المثوبة لا
تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا ينتفي بانتفائهما فالحق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لا يثابوا ثم ابتداء
الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما تدل
على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل في
الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على
تقدير الايمان والتقوى ثم الى المثوبة من عند الله خير تحسرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى
فاندفع الاعتراضات الثلاث قوله لانه ظاهر علة لعدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع
في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغاء او للاكتفاء بالافهام نكتة مما ذكره في جانب الشرط قوله واما
الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية واما قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل
لحن لانه لا يمكن ان يقال ولو القي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لبس
قلم وقد يروى قلم بالنصب فالامر ظاهر اذ التقدير ولا بيت عليها هذا وقال الرضي ان شرط لو جاء اسمية في الضرورة
قال لو بغير الماء حلقي شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا اي ولو تحقق انهم امنوا وجهين
احدهما ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد في

Copyright © King Saud University